



كويلامارى عيراق
داد كاي بالآي نييتيحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٠/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن وسامى المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الأتى :

التمييز - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله الملازم الحقوقي مرتضى حاتم عبيد .
التمييز عليه - المدعى - / سليمان عبدالله جاسم وكيله المحامى على حسين السعيدى .

الادعاء

ادعى المدعى (التمييز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بان مدير عام قوات الحدود اصدر الأمر الإداري المرقم (١٤٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ والمتضمن إحالته على التقاعد تنفيذاً لكتاب مكتب وزير الداخلية المرقم (٢٨٩٤) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ ، نظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦ ولم يبت بالنظلم رغم مضي المدة القانونية ، اقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٧ طلباً بالحكم بالغاء الامر الاداري المرقم (١٤٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ المستند الى كتاب وزير الداخلية المرقم (٢٨٩٤) فسي ٢٠٠٧/٣/٢٨ والغاء الاثار المترتبة عليه ، ونتيجة المرافعة الحضورية العينية اصدرت محكمة القضاء الاداري بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦ وبعدد اضبارة (٢٠١٠/ق/٣٥٠) حكماً يقضى بالغاء الامر الاداري المرقم (١٤٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ والمتضمن إحالة المدعى على التقاعد واعادته الى الخدمة اعتباراً من تاريخ نظلمه في ٢٠١٠/٦/٦ ، فأصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المؤرخ ٢٠١٢/٥/٩ القاضي بلغاء الأمر الإداري المرقم (١٤٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ والمتضمن إحالة المدعى على التقاعد وإعادته للخدمة بعد نقض الحكم من قبل المحكمة الاتحادية العليا بقرارها المرقم ٢٦/اتحادية/تمييز/٢٠١١ فسي ٢٠١١/٧/١٨ . طعن التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/٣٠ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها .

كوٲماری عراق
داد كاي بالآي نيٲتيحادي


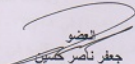


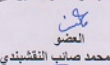

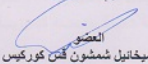




جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٠/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان محكمة القضاء الاداري اصدرته دون ان تتبع ما رسمه لها القرار التمييزي الصادر من هذه المحكمة بعد الاضبارة (٢٦/اتحادية/٢٠١١) في ١٨/٧/٢٠١١ رغم كونه واجب الاتباع اذ ان قيادة حرس الحدود قد اوضحت بموجب كتابها المرقم (١٥٤٧٠) في ١٦/١/٢٠١١ المعنون الى الدائرة القانونية كون المدعي مستمراً في الخدمة . فلين كانت خدمته وكيف عاد اليها اذا كان قد تركها حيث ان منتسبي وزارة الداخلية بكل اجهزتها قد غادروا مواقع عملهم بعد سقوط للنظام ثم عاد الى الخدمة الموظفون الذين عينوا من قبل وزير الداخلية او المحافظين حسب الصلاحيات المخولة لهم من سلطة الائتلاف وحيث ان الموظف يحال على التقاعد بالكيفية التي تم تعيينه فيها حسب احكام قانون التقاعد الموحد (المادة١سادساً) فكان الواجب على المحكمة التحري عن كيفية عودة المدعي للخدمة واستمراره فيها ثم الخوض في كيفية احالته على التقاعد حيث احيل اليه في ٢٨/٣/٢٠٠٧ بموجب قانون التقاعد الموحد المرقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون المرقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ وكان نافذاً يسري على المدعي عند احالته على التقاعد وحيث ان المحكمة اصدرت حكمها دون اتباع ما تقدم قرر نقضه واعادة اضبارة الدعوى لها لتسري فيها وفقاً للنهج المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١٧/٧/٢٠١٢.

		
الرئيس مدحت المحمود	العضو جعفر ناصر كميل	العضو أكرم طه محمد
		
العضو أكرم أحمد بيان	العضو محمد صائب النقشبندی	العضو عبود صالح التميمي
		
العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	العضو حسين أبو الثمن	العضو سامي الجموري

كامل
١٥
١٥
١٥